



دور المنظمات الغير حكومية في مكافحة المخدرات دراسة تحليلية

اعداد

سامر عبد الحسين كشيح

الأستاذ الدكتور
محمد فرحات





المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور المتنامي الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات، من خلال دراسة مساهمتها في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي. وقد تناول البحث الإطار القانوني المنظم لعمل هذه المنظمات، ومدى قدرتها على سد الفجوات التي تعجز المؤسسات الحكومية عن معالجتها، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الفئات الهشة وتقديم خدمات مرنة وسريعة. كما استعرض البحث التحديات التي تواجه هذه المنظمات، سواء على المستوى التشريعي أو المالي أو المؤسسي، مع التركيز على أهمية الشراكة بينها وبين الدولة لضمان فاعلية الجهود الوطنية في مواجهة ظاهرة المخدرات. وتوصل البحث إلى أن تعزيز دور المنظمات غير الحكومية يتطلب تطوير التشريعات، وتوفير التمويل المستدام، وتوسيع برامج الدمج الاجتماعي، بما يسهم في بناء منظومة متكاملة للحد من انتشار المخدرات وتحقيق تعافٍ مستدام للمتعاطين.

الكلمات المفتاحية:

المنظمات غير الحكومية - المخدرات - العلاج - إعادة التأهيل - الدمج الاجتماعي - التشريعات - الوقاية.

The Role of Non-Governmental Organizations in Combating Drug Abuse: A Legal and Social Analytical Study

Author: Samer Abdul-Hussein Kshish

Abstract

This study examines the growing role of non-governmental organizations (NGOs) in combating drug-related problems by analyzing their contributions in prevention, treatment, rehabilitation, and social reintegration. The research explores the legal framework governing NGO activities and their ability to fill critical gaps that governmental institutions often fail to address, particularly in reaching vulnerable groups and providing flexible, community-based services. It also highlights the challenges faced by NGOs, including legislative, financial, and institutional constraints, while emphasizing the importance of partnership



between NGOs and the state to ensure effective national efforts against drug abuse. The study concludes that strengthening the role of NGOs requires improving legislation, ensuring sustainable funding, and expanding reintegration programs, thereby contributing to a comprehensive system capable of reducing drug prevalence and supporting long-term recovery.

Keywords:

NGOs – drug abuse – treatment – rehabilitation – social reintegration – legislation – prevention.



المقدمة

تعد مشكلة المخدرات من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما تتركه من آثار صحية واجتماعية واقتصادية تهدد استقرار الأسرة والمجتمع على حد سواء. ومع تعقد هذه الظاهرة



وتشابه أسبابها، أصبح من الواضح أن الجهود الحكومية وحدها لم تعد كافية لمواجهة، خاصة في ظل محدودية الموارد، واتساع الفجوة بين المؤسسات الرسمية والفئات الأكثر عرضة للتعاطي. وقد فتح ذلك المجال أمام فاعلين آخرين يمتلكون القدرة على الوصول المباشر إلى المجتمع والتفاعل معه بطرق أكثر مرونة وواقعية.

وفي هذا السياق برزت المنظمات غير الحكومية بوصفها شريكا أساسيا في جهود الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، مستفيدة من استقلاليتها وقدرتها على العمل الميداني المباشر، إضافة إلى خبرتها في التعامل مع الفئات الهشة التي غالبا ما تتردد في اللجوء إلى المؤسسات الرسمية. وتمتاز هذه المنظمات بقدرتها على تصميم برامج تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي، وتنفيذ مبادرات توعوية تستهدف الشباب والأسر والمدارس، فضلا عن تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمتعاطين والمتعافين.

وقد أدى هذا الدور المتنامي إلى ضرورة دراسة الإطار القانوني والعملي الذي يحكم عمل هذه المنظمات، وتحليل مدى قدرتها على الإسهام في مواجهة ظاهرة المخدرات ضمن منظومة متكاملة تجمع بين الجهد الرسمي والمجتمعي. ففهم طبيعتها القانونية، وآليات عملها، وحدود مسؤولياتها، والتحديات التي تواجهها، أصبح أمرا مهما لتقييم مدى فاعليتها، وتحديد السبل الكفيلة بتعزيز دورها في الحد من انتشار المخدرات وتحسين فرص التعافي والاندماج الاجتماعي.

اولا: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا الموضوع من الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات، سواء من خلال التوعية أو تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي أو متابعة المتعافين. كما تبرز الأهمية في الحاجة إلى فهم الإطار القانوني الذي ينظم عمل هذه المنظمات، ومدى قدرته على تمكينها من أداء وظائفها بفعالية، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول.

ثانيا: إشكالية الدراسة

تتمحور الإشكالية الرئيسية حول السؤال الآتي:



ما مدى قدرة المنظمات غير الحكومية، في ظل الإطار القانوني والتنظيمي القائم، على أداء دور فعال في مكافحة المخدرات من حيث الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات، أبرزها:

1. أن المنظمات غير الحكومية تمتلك مقومات عملية تجعلها شريكا أساسيا في مكافحة المخدرات.
2. أن الإطار القانوني الحالي قد لا يكون كافيا لتمكين هذه المنظمات من أداء دورها بالشكل الأمثل.
3. أن تعزيز التعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية يسهم في رفع كفاءة برامج الوقاية والعلاج.

رابعا: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية، إضافة إلى الاستفادة من التجارب العملية للمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة المخدرات.

خامسا: خطة البحث

يتناول هذا البحث دور المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات من خلال مبحث أول يوضح الإطارين النظري والقانوني، عبر بيان ماهية هذه المنظمات وطبيعتها القانونية، ثم استعراض الأسس النظرية التي تستند إليها في هذا المجال. أما المبحث الثاني فيركز على الأدوار العملية، من خلال تحليل دورها الوقائي والتوعوي، ثم دورها العلاجي وإسهامها في إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي للمتعافين.



المبحث الأول

الإطار النظري والقانوني لدور المنظمات غير الحكومية في مكافحة

المخدرات

تعد المنظمات غير الحكومية أحد أهم الفاعلين في منظومة المجتمع المدني، وقد برز دورها بشكل متزايد في العقود الأخيرة في مجالات التنمية والصحة العامة والوقاية من السلوكيات الخطرة، ومن بينها مكافحة المخدرات. ويعود هذا الدور إلى طبيعتها المستقلة وقدرتها على الوصول إلى الفئات المجتمعية الأكثر عرضة للمخاطر، إضافة إلى مرونتها في تنفيذ البرامج مقارنة بالمؤسسات الحكومية التي قد تواجه قيوداً إدارية أو بيروقراطية. ومن ثم فإن فهم الإطار النظري والقانوني الذي يحكم عمل هذه المنظمات يعد خطوة أساسية قبل تحليل دورها العملي في مواجهة ظاهرة المخدرات.

وتعرف المنظمات غير الحكومية بأنها هيئات تطوعية مستقلة عن الحكومات، لا تهدف إلى الربح، وتعمل لتحقيق منفعة عامة في مجالات اجتماعية أو تنموية أو إنسانية، ويكشف هذا التعريف عن مجموعة من الخصائص التي تمنح هذه المنظمات مكانتها، أبرزها الاستقلالية، والطابع التطوعي، وعدم السعي للربح. كما تتميز بقدرتها على بناء الثقة مع المجتمع المحلي، والوصول إلى الفئات المهمشة، وتنفيذ برامج توعوية وعلاجية تتناسب مع احتياجات المجتمع.

ومن الناحية القانونية، تعتمد المنظمات غير الحكومية في وجودها على تشريعات وطنية تحدد شروط تأسيسها وتسجيلها وتمويلها والرقابة عليها، ورغم اختلاف هذه التشريعات بين الدول، إلا أنها تشترك في وضع إطار يضمن الشفافية ويمنع إساءة استخدام هذه المنظمات.

كما أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات تؤكد أهمية دور المجتمع المدني في جهود الوقاية والعلاج. فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 على ضرورة التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجالات التوعية والعلاج وإعادة التأهيل⁽¹⁾.

(1) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، 1988.



وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين، حيث نتناول في المطلب الأول ماهية المنظمات غير الحكومية وطبيعتها القانونية ثم في المطلب الثاني الأسس النظرية لدور المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات.

المطلب الأول

ماهية المنظمات غير الحكومية وطبيعتها القانونية

تُعَدّ المنظمات غير الحكومية أحد أهم الفاعلين في منظومة المجتمع المدني، وقد برز دورها بشكل متزايد خلال العقود الأخيرة في مجالات التنمية، حقوق الإنسان، والصحة العامة، بما في ذلك مكافحة المخدرات. ويعود هذا الدور المتنامي إلى طبيعتها المستقلة، وقدرتها على الوصول إلى الفئات المجتمعية الأكثر هشاشة، ومرونتها في تنفيذ البرامج الوقائية والعلاجية بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية التي قد تواجه المؤسسات الرسمية. ومن ثمّ، فإن فهم ماهية هذه المنظمات وطبيعتها القانونية يُعَدّ مدخلاً أساسياً لتحليل دورها في مكافحة المخدرات.

تُعرّف المنظمات غير الحكومية بأنها هيئات تطوعية مستقلة عن الحكومات، لا تهدف إلى الربح، وتعمل في مجالات اجتماعية أو تنموية أو إنسانية لتحقيق منفعة عامة⁽²⁾. ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة عناصر جوهرية: الاستقلالية، الطابع التطوعي، وعدم السعي للربح. فالاستقلالية تمنح هذه المنظمات مساحة واسعة للتحرك وتنفيذ برامجها دون خضوع مباشر للسلطة التنفيذية، بينما يضمن الطابع التطوعي مشاركة المجتمع في صياغة وتنفيذ المبادرات، في حين يحدد عدم الربحية طبيعة أهدافها التي تركز على خدمة المجتمع لا تحقيق مكاسب مالية.

أما من الناحية القانونية، فإن المنظمات غير الحكومية تستند في وجودها إلى تشريعات وطنية تنظم تأسيسها، تسجيلها، آليات تمويلها، وطرق مراقبة عملها. وتختلف هذه التشريعات من دولة إلى أخرى، إلا أنها تشترك في وضع إطار قانوني يضمن شفافية عمل المنظمات ويمنع استغلالها لأغراض غير مشروعة. ويشير الفقه القانوني إلى أن الطبيعة القانونية لهذه المنظمات تقوم على

(2) يوسف عبد الحميد المرشدة، جريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص7-20.



كونها أشخاصاً اعتبارية خاصة تعمل لتحقيق أهداف عامة⁽³⁾، وهو ما يضعها في موقع وسط بين القطاعين العام والخاص، ويمنحها خصوصية في أداء وظائفها.

وتشير الأدبيات الدولية إلى أن المنظمات غير الحكومية أصبحت شريكا أساسيا في تنفيذ السياسات العامة، خصوصا في المجالات الاجتماعية والصحية التي تتطلب تفاعلا مباشرا مع المجتمع. فقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن هذه المنظمات تمتلك قدرة كبيرة على دعم الجهود الحكومية في مكافحة المخدرات، لأنها تعمل بالقرب من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وتستطيع الوصول إلى البيئات التي قد لا تتمكن المؤسسات الرسمية من تغطيتها بسهولة. كما أن طبيعتها المرنة وغير البيروقراطية تساعدها على تنفيذ برامج توعية فعالة، وتنظيم حملات تستهدف الشباب والأسر والمجتمع المحلي بطرق تتناسب مع احتياجاتهم.

ولا يقتصر دور هذه المنظمات على الجانب الوقائي فقط، بل يمتد ليشمل تقديم خدمات علاجية وإعادة تأهيل للمتعاطين، سواء من خلال مراكز متخصصة أو عبر برامج دعم نفسي واجتماعي. وتؤكد التجارب الدولية أن إشراك المنظمات غير الحكومية في هذه الجهود يساهم في تحسين فرص التعافي، ويعزز قدرة المجتمع على التعامل مع مشكلة الإدمان بطريقة أكثر شمولية كما أن وجودها كشريك مستقل يتيح لها مراقبة تنفيذ السياسات، وتقديم توصيات مبنية على خبرتها الميدانية، مما يجعلها جزءا مهما من منظومة مكافحة المخدرات على المستويين الوطني والدولي⁽⁴⁾. كما أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988، قد نصّت على أهمية إشراك المجتمع المدني في الجهود الوقائية والعلاجية⁽⁵⁾، وهو ما يعكس اعترافاً دولياً بالدور الحيوي لهذه المنظمات.

وتستمد المنظمات غير الحكومية أهميتها في مجال مكافحة المخدرات من قدرتها على الوصول المباشر إلى الفئات الأكثر عرضة للتعاطي، مثل الشباب والعاطلين عن العمل وسكان المناطق المهمشة. فهذه الفئات غالبا ما تكون بعيدة عن المؤسسات الرسمية أو لا تمتلك الثقة الكافية للتعامل معها، بينما تستطيع المنظمات غير الحكومية بناء علاقة أقرب معهم من خلال وجودها

(3) عصام العطية، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، 2010، ص 245 - 265.

(4) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، التقرير العالمي عن المخدرات، الأمم المتحدة، فيينا، 2023.

(5) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، 1988.



داخل المجتمع المحلي ونشاطها المستمر في الميدان. كما أن طبيعتها غير الرسمية تساعد على التحرك بمرونة أكبر، وتنفيذ برامج توعوية تتناسب مع الواقع الاجتماعي والثقافي لكل منطقة. وتتميز هذه المنظمات بقدرتها على تصميم برامج وقائية تعتمد على فهم دقيق لاحتياجات المجتمع، سواء من خلال حملات التوعية، أو الأنشطة الشبابية، أو المبادرات التي تستهدف الأسر والمدارس. كما تقدم دعماً نفسياً واجتماعياً للمتعاطين وأسره، وهو جانب غالباً ما يكون غائباً أو محدوداً في المؤسسات الحكومية بسبب الضغط الإداري أو نقص الكوادر المتخصصة. وتعمل بعض المنظمات أيضاً على توفير خدمات الإرشاد والمتابعة، مما يساعد المتعاطين على تجنب الانتكاس والعودة إلى بيئة صحية مستقرة.

وتشير التجارب الدولية إلى أن إشراك المنظمات غير الحكومية في برامج الوقاية والعلاج يحقق نتائج ملموسة، إذ تسهم هذه المنظمات في خفض معدلات التعاطي من خلال تعزيز الوعي المجتمعي، وتوفير بيئة داعمة للمتعاطين، وتسهيل اندماجهم من جديد في المجتمع. كما أن وجودها كشريك مستقل يتيح لها رصد التغيرات الاجتماعية المرتبطة بانتشار المخدرات، وتقديم توصيات مبنية على خبرة ميدانية مباشرة، وهو ما يجعلها جزءاً مهماً من منظومة مكافحة المخدرات على المستويين الوطني والدولي⁽⁶⁾.

ومن الناحية العملية، تعتمد المنظمات غير الحكومية في عملها على مجموعة من المبادئ التي تشكل الأساس الحقيقي لفاعليتها في المجتمع. فالشفافية في إدارة الموارد تعد من أهم هذه المبادئ، لأنها تمنح المجتمع والجهات المانحة الثقة بأن الأموال تُستخدم في الأغراض المخصصة لها، وتمنع أي شبهات تتعلق بسوء الإدارة أو الاستغلال. كما أن مبدأ المساءلة يلعب دوراً مهماً في تعزيز مصداقية هذه المنظمات، إذ يجعلها مسؤولة أمام المجتمع والجهات الداعمة عن نتائج أعمالها ومدى تحقيقها للأهداف المعلنة.

وتولي المنظمات غير الحكومية أهمية كبيرة للمشاركة المجتمعية، لأنها تدرك أن نجاح أي برنامج يعتمد على مدى ارتباطه باحتياجات الناس الحقيقية. لذلك تعمل على إشراك المستفيدين في مراحل التخطيط والتنفيذ، مما يساعد على تصميم برامج أكثر واقعية وملائمة للبيئة الاجتماعية. كما

(6) منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناجمة عنه: دليل السياسات الصحية، القاهرة، 2014.



تسعى هذه المنظمات إلى تحقيق الاستدامة في برامجها، بحيث لا تكون جهودها مؤقتة أو مرتبطة بتمويل قصير الأمد، بل تمتد لتحدث أثراً طويلاً المدى في المجتمع.⁽⁷⁾

وتعتمد الكثير من المنظمات على شراكات مع مؤسسات حكومية ودولية لتعزيز قدراتها الفنية والإدارية. فالتعاون مع جهات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوفر لها دعماً مهماً في مجالات التدريب، وتطوير البرامج، والحصول على الخبرات الدولية. كما يساعدها هذا التعاون على تبني معايير مهنية عالية في تنفيذ برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، ويمنحها القدرة على الوصول إلى موارد إضافية قد لا تكون متاحة لها بشكل مستقل.

وتواجه المنظمات غير الحكومية، رغم أهميتها، مجموعة من التحديات القانونية والإدارية التي قد تحدّ من فاعليتها. من أبرز هذه التحديات: القيود المفروضة على التمويل، ضعف الإطار القانوني في بعض الدول، نقص الكوادر المتخصصة، وتداخل الصلاحيات مع المؤسسات الحكومية. وتشير الدراسات إلى أن تعزيز البيئة القانونية الداعمة لعمل المنظمات غير الحكومية يُعدّ شرطاً أساسياً لتمكينها من أداء دورها في مكافحة المخدرات.⁽⁸⁾

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن المنظمات غير الحكومية تمتلك مقومات أساسية تجعلها فاعلاً رئيسياً في مكافحة المخدرات، سواء من خلال الوقاية أو العلاج أو إعادة التأهيل. كما أن طبيعتها القانونية المستقلة، وقدرتها على التفاعل المباشر مع المجتمع، تمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالمؤسسات الرسمية. ومن ثمّ، فإن تحليل دورها يتطلب فهماً دقيقاً لطبيعتها القانونية، وآليات عملها، والإطار الدولي الذي ينظم مشاركتها في الجهود العالمية لمكافحة المخدرات.

المطلب الثاني

الأسس النظرية لدور المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات

تعد المنظمات غير الحكومية جزءاً أساسياً من بنية المجتمع المدني، وقد توسع دورها بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة في مجالات التنمية والحقوق والصحة العامة، بما في ذلك مكافحة المخدرات.

(7) المرجع نفسه، 2014.

(8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية الإنسانية العربية: تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، نيويورك، 2009.



ويعود هذا التوسع إلى طبيعتها المستقلة وقدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى مرونتها في تنفيذ البرامج مقارنة بالمؤسسات الحكومية التي قد تواجه قيودا إدارية أو بيروقراطية. ومن هنا يصبح فهم ماهية هذه المنظمات وطبيعتها القانونية خطوة ضرورية قبل تحليل دورها في مكافحة المخدرات.

تعرف المنظمات غير الحكومية بأنها هيئات تطوعية مستقلة عن الحكومات، لا تهدف إلى الربح، وتعمل لتحقيق منفعة عامة في مجالات اجتماعية أو تنمية أو إنسانية⁽⁹⁾. ويكشف هذا التعريف عن ثلاثة عناصر رئيسية: الاستقلالية، والطابع التطوعي، وعدم السعي للربح فالاستقلالية تمنح هذه المنظمات حرية اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج دون تدخل مباشر من السلطة التنفيذية، بينما يعكس الطابع التطوعي مشاركة المجتمع في صياغة المبادرات وتنفيذها، في حين يحدد عدم الربحية طبيعة أهدافها التي تركز على خدمة المجتمع لا تحقيق مكاسب مالية.

وتتميز المنظمات غير الحكومية بخصائص تجعلها فاعلا مهما في المجال الاجتماعي، من أبرزها المرونة في العمل، وسرعة الاستجابة للمتغيرات، والقدرة على الوصول إلى الفئات المهمشة، إضافة إلى قدرتها على بناء الثقة مع المجتمع المحلي. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن هذه المنظمات أصبحت شريكا أساسيا في تحقيق التنمية الإنسانية، خاصة في المجالات المرتبطة بالأمن الإنساني والصحة العامة⁽¹⁰⁾، وهو ما ينسحب بطبيعة الحال على مجال مكافحة المخدرات.

ومن الناحية القانونية، تستند المنظمات غير الحكومية في وجودها إلى منظومة تشريعية وطنية تحدد شروط تأسيسها وتسجيلها وتمويلها والرقابة على أعمالها. ورغم اختلاف هذه التشريعات من دولة إلى أخرى، إلا أنها تتفق في وضع إطار قانوني يهدف إلى ضمان الشفافية في عمل هذه المنظمات ومنع استخدامها لأغراض غير مشروعة أو سياسية أو مالية لا تتوافق مع أهدافها المعلنة. ويعد هذا الإطار القانوني ضروريا للحفاظ على مصداقية المنظمات وضمان استمرارها في أداء دورها الاجتماعي.

(9) عصام العطية، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 256.

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية: تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، نيويورك،

2009.



ويشير الفقه القانوني إلى أن المنظمات غير الحكومية تُعد أشخاصاً اعتبارية خاصة تعمل لتحقيق أهداف عامة، وهو ما يمنحها وضعاً قانونياً مميزاً بين القطاعين العام والخاص. فهي ليست جزءاً من الجهاز الحكومي، لكنها في الوقت نفسه لا تعمل لتحقيق الربح مثل الشركات التجارية، بل تسعى إلى خدمة المجتمع من خلال برامج تنموية أو اجتماعية أو صحية. وهذا الوضع الوسيط يمنحها قدراً من الاستقلالية يسمح لها بالتحرك بحرية أكبر، وفي الوقت نفسه يفرض عليها التزامات قانونية تتعلق بالشفافية والمساءلة.

كما أن التشريعات الحديثة في العديد من الدول أصبحت تمنح هذه المنظمات مساحةً أوسع للعمل، من خلال تسهيل إجراءات التسجيل، وتحديد قواعد واضحة للتمويل، ووضع آليات رقابية تضمن التوازن بين حرية العمل الأهلي ومتطلبات الأمن القانوني. وتؤكد التجارب الدولية أن وجود إطار قانوني واضح ومستقر يساعد المنظمات غير الحكومية على تنفيذ برامجها بكفاءة أكبر، ويعزز ثقة المجتمع والجهات المانحة في أدائها⁽¹¹⁾، وهو ما يضعها في موقع وسط بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويمنحها خصوصية في أداء وظائفها. فهذا الوضع القانوني المميز يسمح لها بالاستفادة من مزايا كل من القطاعين دون أن تكون مقيدة بقيودهما. فهي من جهة لا تخضع للهيكلية البيروقراطية الثقيلة التي تميز المؤسسات الحكومية، مما يمنحها قدرة أكبر على التحرك السريع وتنفيذ البرامج بمرونة عالية. ومن جهة أخرى، لا تعمل وفق منطق الربح والخسارة الذي يحكم الشركات الخاصة، الأمر الذي يجعل أهدافها موجهة نحو خدمة المجتمع وتحقيق المنفعة العامة⁽¹²⁾.

كما أن هذا الموقع الوسيط يمنحها مساحةً واسعة للتعاون مع مختلف الأطراف، سواء كانت جهات حكومية أو مؤسسات دولية أو مانحين أو مجتمعات محلية. وتستفيد المنظمات غير الحكومية من هذا التنوع في الشراكات لتطوير برامج أكثر شمولية، تجمع بين الخبرة الفنية والدعم المالي والقدرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة. ويؤكد الفقه القانوني أن هذا التوازن بين الاستقلالية والالتزام بالضوابط القانونية هو ما يجعل هذه المنظمات قادرة على أداء دور فعال في المجالات الاجتماعية

(11) عصام العطية، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 245-260

(12) علي عبد القادر القهوجي، المنظمات غير الحكومية: الإطار القانوني والدور التنموي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 45-47.



والصحية، ومنها مكافحة المخدرات، لأنها تعمل بحرية كافية لتحقيق أهدافها، وفي الوقت نفسه تخضع لرقابة تضمن نزاهة عملها واستدامته.

وتؤكد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات على أهمية إشراك المجتمع المدني في الجهود الوقائية والعلاجية. فقد نصت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1988 على ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجالات التوعية والعلاج وإعادة التأهيل⁽¹³⁾. كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن هذه المنظمات تلعب دورا مهما في الوقاية من تعاطي المخدرات، لأنها تعمل في الخطوط الأمامية وتتعامل مباشرة مع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر. فهي لا تكتفي بتنفيذ حملات التثقيف الصحي، بل تقدم أيضا برامج توعية مستمرة تستهدف المدارس والجامعات والأسر، وتعمل على نشر معلومات مبسطة حول مخاطر التعاطي وطرق الوقاية.

ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية على الجانب التوعوي فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعاطين وأسرهم، وهو جانب غالبا ما يكون حساسا ويحتاج إلى تعامل مهني ومرن. وتوفر هذه المنظمات جلسات إرشاد فردية وجماعية، وتعمل على متابعة المتعافين بعد انتهاء العلاج لضمان عدم الانتكاس، من خلال زيارات ميدانية أو برامج متابعة دورية.

وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن إشراك المنظمات غير الحكومية في هذه الجهود يعزز فعالية برامج الوقاية والعلاج، لأنها تمتلك القدرة على الوصول إلى البيئات التي يصعب على المؤسسات الرسمية تغطيتها، وتستطيع بناء علاقات مباشرة مع المجتمع المحلي، مما يجعل تدخلاتها أكثر واقعية واستجابة لاحتياجات الناس⁽¹⁴⁾.

وتستمد المنظمات غير الحكومية أهميتها في مجال مكافحة المخدرات من قدرتها على الوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للتعاطي، مثل الشباب والعاطلين عن العمل والمناطق المهمشة. كما تتميز بمرونة عالية في تصميم البرامج الوقائية وتنفيذ حملات التوعية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتعاطين وأسرهم. وقد أظهرت التجارب الدولية أن إشراك هذه المنظمات في برامج

⁽¹³⁾ الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، 1988.

⁽¹⁴⁾ منظمة الصحة العالمية، الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناجمة عنه: دليل السياسات الصحية، القاهرة، 2014.



الوقاية والعلاج يسهم في خفض معدلات التعاطي وتعزيز الوعي المجتمعي وتوفير بيئة داعمة للمتعافين⁽¹⁵⁾.

وتعتمد المنظمات غير الحكومية في عملها على مجموعة من المبادئ الأساسية، أبرزها الشفافية في إدارة الموارد، والمساءلة أمام المجتمع والجهات المانحة، والمشاركة المجتمعية في التخطيط والتنفيذ، إضافة إلى السعي نحو الاستدامة في البرامج. وتعد هذه المبادئ ضرورية لضمان فاعلية تدخلاتها في مجال مكافحة المخدرات وتعزيز ثقة المجتمع بها. كما أن العديد من هذه المنظمات تعتمد على شراكات مع مؤسسات حكومية ودولية، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يمنحها دعماً فنياً ومؤسسياً يعزز قدرتها على تنفيذ برامج متخصصة.

ورغم أهمية هذه المنظمات، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي قد تحد من فاعليتها، مثل القيود المفروضة على التمويل، وضعف الإطار القانوني في بعض الدول، ونقص الكوادر المتخصصة، وتداخل الصلاحيات مع المؤسسات الحكومية. وتشير الدراسات إلى أن تعزيز البيئة القانونية الداعمة لعمل المنظمات غير الحكومية يعد شرطاً أساسياً لتمكينها من أداء دورها في مكافحة المخدرات⁽¹⁶⁾.

وبناء على ما تقدم، يتضح أن المنظمات غير الحكومية تمتلك مقومات أساسية تجعلها فاعلاً رئيسياً في مكافحة المخدرات، سواء من خلال الوقاية أو العلاج أو إعادة التأهيل.

المبحث الثاني

الأدوار العملية للمنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات

تعد المخدرات من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الأمن الصحي والاقتصادي والسياسي للدول، فهي تشكل تحديات معقدة على المستوى الفردي والمجتمعي ومنذ سنوات طويلة، شهدت الدول تكثيفاً في جهودها لمكافحة هذه الآفة من خلال تشريعات وطنية وتنظيمات دولية، مثل

⁽¹⁵⁾ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير العالمي عن المخدرات، الأمم المتحدة، فيينا، 2023.

⁽¹⁶⁾ المكتب العربي لشؤون المخدرات، الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2016.



الاتفاقيات التي أبرمت تحت مظلة الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 إلا أن هذه الجهود الحكومية وحدها لم تكن كافية لمواجهة تفشي الظاهرة في العديد من البلدان.

في هذا السياق ظهرت المنظمات غير الحكومية كأحد الفاعلين الرئيسيين في مكافحة المخدرات، وذلك من خلال تفعيل أدوارها في التوعية، والتثقيف، وتقديم الدعم لضحايا المخدرات تميزت هذه المنظمات بقدرتها على التفاعل المباشر مع المجتمعات المحلية، والوصول إلى الأفراد الذين قد لا تصل إليهم السياسات الحكومية التقليدية، بما في ذلك الفئات الهشة والمهمشة مثل المدمنين وأسرهم والشباب المعرضين للخطر.

تتعدد الأدوار العملية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات، حيث تشمل الأدوار الوقائية، من خلال التوعية بأضرار المخدرات وإجراءات الوقاية منها، والأدوار العلاجية، عبر تقديم الدعم الطبي والنفسي للمصابين بالإدمان، وكذلك الأدوار التأهيلية التي تسعى إلى إدماج المدمنين في المجتمع بعد العلاج، من خلال هذه الأدوار المتنوعة تشكل المنظمات غير الحكومية حلقة وصل حيوية بين الحكومات والمجتمعات المدنية⁽¹⁷⁾.

وبناءً عليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين حيث سيتناول المطلب الأول الحديث عن الدور الوقائي والتوعوي للمنظمات غير الحكومية بينما المطلب الثاني سيتحدث عن الدور العلاجي وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي.

المطلب الأول

الدور الوقائي والتوعوي للمنظمات غير الحكومية

إن مكافحة المخدرات تعتبر من الأولويات الكبرى في العديد من البلدان، نظراً لما تسببه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات والدول على حد سواء وقد كشفت التجارب العملية أن التصدي لهذه الظاهرة لا يمكن أن يقتصر فقط على التدابير الأمنية أو العقوبات القانونية، بل يتطلب أيضاً تدخلات فاعلة على صعيد الوقاية والتوعية.

(17) عبد الرحمن عبد اللطيف، دور المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والصحة العامة، دار الثقافة، بيروت، 2011، ص 72.



تلعب المنظمات غير الحكومية (NGOs) دورًا بالغ الأهمية في هذا السياق، إذ تتكامل جهودها مع جهود الحكومات والمؤسسات الأخرى لتقليل انتشار المخدرات والحد من الأضرار الناتجة عنها فالمنظمات غير الحكومية تتمتع بمرونة أكبر في التفاعل مع المجتمعات المحلية، حيث تقوم بإطلاق حملات توعية تستهدف الفئات المختلفة، مثل الشباب، والمجتمعات المحرومة، وعائلات المدمنين، مما يعزز الوعي الجماعي حول مخاطر المخدرات⁽¹⁸⁾.

أولاً: الفهم الشامل للدور الوقائي والتوعوي

يعتبر الدور الوقائي والتوعوي للمنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات من الأدوار الاستباقية التي تركز على الحد من انتشار المخدرات قبل أن تتفاقم المشكلة. فالمنظمات غير الحكومية لا تقتصر في عملها على استهداف المدمنين فقط، بل تهتم أيضًا بتوعية الأفراد والمجتمعات بضرورة الوقاية من المخدرات.

-التوعية الجماهيرية عبر الحملات الإعلامية

الحملات الإعلامية التي تُنظمها المنظمات غير الحكومية هي أحد أوجه التوعية المهمة التي تهدف إلى نشر الوعي بين جميع فئات المجتمع حول أضرار المخدرات وكيفية الوقاية منها تركز هذه الحملات على الإعلام المحلي، والإذاعة، والتلفزيون، ووسائل التواصل الاجتماعي، وهي منصات يتم استخدامها بشكل فعال للتواصل مع الشباب والمجتمعات المحلية. تتضمن هذه الحملات نشر معلومات تتعلق بآثار المخدرات على الصحة الجسدية والعقلية، والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإدمان المخدرات، بالإضافة إلى تعريف الأفراد بكيفية الوقاية من المخدرات.

إحدى المبادرات البارزة في هذا السياق هي الحملة الإعلامية التي نظمتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع العديد من المنظمات غير الحكومية على مدار السنوات الماضية، والتي استخدمت وسائل الإعلام للتواصل مع المراهقين وتقديم رسائل تحذيرية عن المخاطر الصحية والاجتماعية للمخدرات⁽¹⁹⁾.

⁽¹⁸⁾ نجيب منى، أثر السياسات الحكومية على تفشي المخدرات في المجتمع اللبناني، مركز دراسات القانون والسياسة، بيروت، 2017، ص 85.

⁽¹⁹⁾ جمعية مكافحة المخدرات في لبنان، التقارير السنوية، جمعية مكافحة المخدرات، بيروت، 2017، ص 78.



برامج التوعية في المدارس والجامعات

تعتبر المدارس والجامعات بيئات مناسبة لتوجيه رسائل التوعية إلى الفئات الأكثر عرضة لخطر التعاطي، مثل الشباب والمراهقين تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تنفيذ برامج توعية في المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الوزارة المعنية للتعليم في كل دولة هذه البرامج تتنوع بين ورش العمل، والدورات التدريبية، والمحاضرات التثقيفية التي تهدف إلى تثقيف الطلاب حول أضرار المخدرات⁽²⁰⁾.

على سبيل المثال قامت جمعية مكافحة المخدرات في لبنان بإنشاء برامج توعية في العديد من المدارس والمراكز الشبابية⁽²¹⁾، والتي تركز على استثمار اللقاءات المباشرة مع الطلاب لنقل المعلومات الوقائية، مع التركيز على تعزيز القدرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتعاطي، وكيفية رفض الضغط الاجتماعي المرتبط بتجربة المخدرات⁽²²⁾.

التوعية الأسرية وأثرها في الوقاية

أحد الأبعاد الهامة للوقاية من المخدرات يتعلق بتوعية الأسر حول الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه في حماية أطفالها من الوقوع في فخ الإدمان تهدف المنظمات غير الحكومية إلى توفير أدوات وأدلة للآباء والأمهات لمساعدتهم في مراقبة سلوكيات أبنائهم والوقوف على التغييرات المحتملة التي قد تشير إلى بداية التعاطي أو الانزلاق نحو الإدمان⁽²³⁾.

تعمل العديد من المنظمات غير الحكومية على تطوير برامج تدريبية للأسر، يتم من خلالها تعليم الآباء كيفية التعامل مع قضايا المخدرات داخل الأسرة، وكيفية تعزيز الوعي الصحي والنفسي لدى الأبناء وقد كانت جمعية "الطريق الصحيح" في العراق واحدة من المنظمات التي أطلقت برامج

(20) عبد الأمير الربيعي، المنظمات غير الحكومية ودورها في مكافحة المخدرات: دراسة مقارنة بين العراق ولبنان، دار الثقافة القانونية، بغداد، 2018، ص 56.

(21) سفيان حسين، القانون الجنائي العراقي وآثاره في مواجهة الجرائم المرتبطة بالمخدرات، دار الجمل، بغداد، 2014، ص 103.

(22) جمعية الطريق الصحيح، المنهج التوعوي للحد من المخدرات، جمعية الطريق الصحيح، بغداد، 2015، ص 45.

(23) جبران كنعان، الأبعاد الاجتماعية والقانونية لمكافحة المخدرات في لبنان، المعهد العالي للقانون، بيروت، 2019، ص 77.



توعية لأسر المدمنين، حيث قَدّمت ورشًا تدريبية حول كيفية مواجهة تأثير المخدرات والتعامل مع المدمنين في مراحل العلاج⁽²⁴⁾.

ثانياً: الآليات الفاعلة التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية

تتبنى المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أدوارها الوقائية والتوعوية عدة آليات فاعلة لتوسيع نطاق تأثيرها وزيادة قدرتها على الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين تتراوح هذه الآليات بين استخدام التقنيات الحديثة مثل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى إقامة الندوات التوعوية في المناطق المحرومة.

استخدام الوسائل الرقمية والتواصل الاجتماعي

في عصر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من السهل على المنظمات غير الحكومية الوصول إلى جمهور واسع من خلال الحملات الإلكترونية تتضمن هذه الحملات نشر مقاطع الفيديو التوعوية، والرسوم المتحركة، والمقالات الإلكترونية التي تهدف إلى تغيير السلوكيات من خلال التفاعل المباشر مع الشباب عبر المنصات مثل فيسبوك، تويتر، وإنستغرام.

أحد الأمثلة الناجحة في هذا المجال هي الحملة التي أطلقتها منظمة "يدا بيد" في المغرب عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتي كانت تهدف إلى نشر الوعي حول تأثير المخدرات على صحة الشباب باستخدام محتوى تفاعلي يتضمن قصصًا حقيقية لمدمنين تعافوا من الإدمان وقد تمكنت هذه الحملة من الوصول إلى مئات الآلاف من الأشخاص في وقت قصير، مما ساعد على تغيير كثير من المفاهيم السائدة حول المخدرات.

الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة

تعمل المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد على الشراكة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحقيق أكبر أثر ممكن في مكافحة المخدرات بالتعاون بين هذه المنظمات والوزارات المعنية مثل وزارة الصحة أو وزارة التعليم، بالإضافة إلى القطاع الخاص، يوفر موارد أكبر ويعزز تأثير الأنشطة الوقائية والتوعوية⁽²⁵⁾.

(24) يوسف عبد الله، دور المؤسسات المدنية في معالجة قضايا المخدرات: دراسة تحليلية للمشاريع الوقائية في لبنان، دار النشر الجامعي، بيروت، 2016، ص 112.

(25) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "تعزيز التعاون بين المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص في التصدي للمخدرات." في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2023. فيينا: الأمم المتحدة، 2023.



من جهة أخرى تحرص المنظمات على تنفيذ مبادرات مشتركة مع الشرطة والعدالة الجنائية لإطلاق حملات توعية قانونية تسلط الضوء على الآثار القانونية للتورط في المخدرات.

ثالثاً: التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية

على الرغم من الأثر الإيجابي الكبير الذي تحققه المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر على قدرة هذه المنظمات على تنفيذ برامجها الوقائية والتوعوية بشكل فعال ومن أهم هذه التحديات:

نقص التمويل: تعتمد المنظمات غير الحكومية بشكل كبير على الدعم المالي الذي يأتي من المنح أو التبرعات، وفي العديد من الحالات قد يكون التمويل غير كافٍ لتنفيذ مشاريع توعية واسعة النطاق.

الصعوبات الثقافية والاجتماعية: في بعض المجتمعات، قد تواجه هذه المنظمات مقاومة من قبل بعض الأفراد أو الأسر التي ترفض التحدث عن قضايا المخدرات أو التصدي لها علناً، مما يحد من فعالية الأنشطة الوقائية⁽²⁶⁾.

المطلب الثاني

الدور العلاجي وإعادة التأهيل والدمج الاجتماعي

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في الجانب العلاجي وإعادة التأهيل ضمن منظومة مكافحة المخدرات، وهو دور يتجاوز بكثير مجرد تقديم خدمات أولية أو مساندة، ليشكل جزءاً أساسياً من البنية العلاجية والاجتماعية التي يحتاجها المتعاطي في مختلف مراحل التعافي. ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في ظل محدودية قدرات المؤسسات الحكومية، وارتفاع أعداد المحتاجين إلى خدمات علاجية ونفسية واجتماعية متخصصة، الأمر الذي يجعل تدخل المنظمات غير الحكومية ضرورة وليس مجرد خيار إضافي⁽²⁷⁾.

(26) أحمد علي شوقي، المسؤولية الجنائية عن جرائم المخدرات في القانون العراقي، دار الكتاب الجامعي، بغداد، 2015،

ص 124.

(27) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التقرير العالمي عن المخدرات، فيينا، 2022.



أولاً: الدور العلاجي

تبدأ مساهمة المنظمات غير الحكومية في الجانب العلاجي منذ اللحظة الأولى لاستقبال الحالات، حيث تعتمد هذه المنظمات على فرق مهنية تضم أخصائيين نفسيين واجتماعيين يعملون على تقييم الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية للمتعاطي، ووضع خطة علاجية فردية تتناسب مع ظروفه الخاصة. ويُعد هذا النهج القائم على التخصيص من أبرز نقاط القوة التي تميز عمل هذه المنظمات، لأنه يبتعد عن النماذج العلاجية الموحدة التي قد لا تلائم جميع الحالات، ويمنح المتعاطي شعوراً بالاهتمام الفردي والدعم المستمر⁽²⁸⁾.

ولا يقتصر دور هذه المنظمات على التقييم الأولي، بل يمتد ليشمل تقديم برامج علاجية متكاملة تعتمد على أساليب حديثة أثبتت فعاليتها في علاج اضطرابات تعاطي المخدرات، مثل العلاج السلوكي المعرفي، والعلاج الجماعي، والعلاج القائم على إدارة الطوارئ، إضافة إلى جلسات الإرشاد الفردي التي تساعد المتعاطي على فهم دوافعه وتطوير مهارات للتعامل مع الضغوط والمحفزات التي قد تدفعه للعودة إلى التعاطي. كما توفر بعض المنظمات خدمات الإحالة إلى مراكز طبية متخصصة عند الحاجة، وتعمل على متابعة الحالة خلال فترة العلاج لضمان الالتزام بالخطة الموضوعية⁽²⁹⁾.

وتتميز المنظمات غير الحكومية بقدرتها على توفير بيئة علاجية آمنة وغير رسمية، يشعر فيها المتعاطي بالقبول بعيداً عن الوصمة الاجتماعية التي قد تمنعه من اللجوء إلى المؤسسات الحكومية. وقد أشارت العديد من الدراسات الدولية إلى أن وجود علاقة ثقة بين المتعاطي والجهة المقدمة للعلاج يعد عاملاً حاسماً في نجاح العملية العلاجية، وهو ما تتميز به المنظمات غير الحكومية بحكم قربها من المجتمع وقدرتها على التواصل المباشر مع الفئات الهشة. كما أن مرونتها الإدارية والتنظيمية تسمح لها بتعديل البرامج العلاجية بسرعة وفقاً لاحتياجات الحالات، وهو ما يعزز فاعلية التدخل العلاجي ويزيد من فرص التعافي المستدام.

⁽²⁸⁾ محمد عبد الفتاح الجمال، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الإدمان وتعاطي المخدرات، دار الفكر

الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 112-115.

⁽²⁹⁾ محمد عبد الفتاح الجمال، المرجع ذاته، ص 120.



وتعتمد هذه المنظمات على أساليب علاجية حديثة أثبتت فعاليتها، مثل العلاج السلوكي المعرفي، والعلاج الجماعي، وبرامج الحد من الضرر، إضافة إلى جلسات الإرشاد الفردي التي تساعد المتعاطي على فهم دوافعه وتطوير مهارات للتعامل مع الضغوط والمحفزات التي قد تدفعه للعودة إلى التعاطي. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن إشراك المجتمع المدني في تقديم خدمات العلاج يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الفئات التي قد تتردد في مراجعة المؤسسات الرسمية، ويعزز فرص نجاح العلاج⁽³⁰⁾.

ثانياً: إعادة التأهيل

بعد انتهاء المرحلة العلاجية، تبدأ مرحلة إعادة التأهيل التي تُعد من أهم المراحل وأكثرها حساسية، لأنها تحدد قدرة المتعاطي على العودة إلى حياته الطبيعية دون انتكاس. وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور أساسي في هذه المرحلة من خلال توفير برامج تدريب مهني، ودورات تنمية مهارات الحياة، وأنشطة تهدف إلى تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرارات.

كما تعمل على إشراك الأسرة في عملية التأهيل، من خلال جلسات إرشاد وتوعية تساعد على فهم احتياجات المتعاطي وكيفية دعمه، لأن الأسرة تمثل خط الدفاع الأول ضد الانتكاس⁽³¹⁾.

وتشير الأدبيات الدولية إلى أن برامج التأهيل المجتمعي التي تقودها المنظمات غير الحكومية تقلل من نسب الانتكاس وتزيد من فرص الاستقرار الاجتماعي للمتعاطين، خاصة عندما تكون هذه البرامج مستمرة ومبنية على متابعة دورية⁽³²⁾.

ثالثاً: الدمج الاجتماعي

يُعد الدمج الاجتماعي المرحلة النهائية والأكثر حساسية في مسار التعافي من الإدمان، إذ يواجه المتعاطي بعد انتهاء العلاج وإعادة التأهيل تحديات معقدة تتعلق بالوصمة الاجتماعية، وصعوبة

⁽³⁰⁾ منظمة الصحة العالمية، الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناجمة عنه: دليل السياسات الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، القاهرة، 2014.

⁽³¹⁾ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العلاج والرعاية لاضطرابات تعاطي المخدرات: حزمة تدريبية صادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، 2018.

⁽³²⁾ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، العلاج والرعاية لاضطرابات تعاطي المخدرات، مرجع سابق، 2018.



الاندماج في سوق العمل، وضعف شبكات الدعم الأسري والمجتمعي. وغالباً ما تشكل هذه التحديات عقبة حقيقية أمام استقرار المتعافي، وقد تكون سبباً مباشراً في حالات الانتكاس إذا لم تُعالج ضمن إطار مؤسسي متكامل.

وفي هذا السياق، تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً محورياً في دعم عملية الدمج الاجتماعي، من خلال تبني برامج تستهدف إعادة بناء علاقة المتعافي بمجتمعه، وتمكينه من استعادة دوره الطبيعي كفرد منتج وتبدأ هذه البرامج عادة بتوفير فرص تدريب مهني تتناسب مع قدرات المتعافي وميوله، بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص أو مراكز التدريب المهني، مما يساعده على اكتساب مهارات جديدة تفتح أمامه باب العمل والاستقلال الاقتصادي.

كما تعمل هذه المنظمات على دعم المتعافين الراغبين في إنشاء مشاريع صغيرة، سواء عبر تقديم قروض ميسرة أو عبر برامج الإرشاد الإداري والمالي، وهو ما يساهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم ويمنحهم شعوراً بالقدرة على بناء مستقبل مستقر. وتُعد هذه المبادرات من أهم أدوات الدمج الاجتماعي، لأنها توفر للمتعافي مصدراً ثابتاً للدخل، وتقلل من احتمالات عودته إلى بيئة التعاطي. ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية على الجانب الاقتصادي، بل يمتد ليشمل بناء شبكات دعم اجتماعية من خلال مجموعات الدعم الجماعي، واللقاءات الدورية، والأنشطة المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز الشعور بالانتماء، وتخفيف آثار الوصمة الاجتماعية التي قد يتعرض لها المتعافي وقد أكدت الأدبيات الفقهية والاجتماعية أن وجود شبكة دعم فعّالة يمثل عاملاً حاسماً في استقرار المتعافي ومنع الانتكاس، لأنه يوفر له بيئة آمنة يستطيع من خلالها التعبير عن مشكلاته والحصول على المشورة المناسبة⁽³³⁾.

وتسهم هذه الجهود مجتمعة في إعادة دمج المتعافي داخل المجتمع بصورة تدريجية ومنظمة، وتساعد على بناء حياة جديدة قائمة على الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومن هنا يتضح أن دور المنظمات غير الحكومية في الدمج الاجتماعي لا يقل أهمية عن دورها في العلاج وإعادة التأهيل، بل يمثل الحلقة الأخيرة التي تضمن نجاح العملية العلاجية واستدامتها.

⁽³³⁾ فتحي عبد النبي أبو زيد، المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة،



وتؤكد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1988 على أهمية إشراك المجتمع المدني في برامج إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة لمكافحة المخدرات⁽³⁴⁾.

كما تعمل هذه المنظمات على المتابعة اللاحقة للمتعافين، سواء عبر زيارات ميدانية أو اتصالات دورية أو جلسات دعم جماعي، وهي متابعة أثبتت التجارب أنها تقلل من احتمالات الانتكاس بشكل كبير، لأنها تمنح المتعافي شعوراً بالثبات والاستقرار، وتوفر له جهة داعمة يمكن الرجوع إليها عند مواجهة أي ضغوط أو تحديات.



⁽³⁴⁾ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988.

الخاتمة

تتضح أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في مكافحة المخدرات من خلال حضورها الفاعل في مختلف مراحل التعامل مع الظاهرة، بدءاً من التوعية والوقاية، مروراً بالعلاج وإعادة التأهيل، وصولاً إلى الدمج الاجتماعي الذي يمثل الحلقة الأكثر حساسية في مسار التعافي. وتبرز قيمة هذا الدور في قدرتها على الوصول إلى الفئات الهشة، وتقديم خدمات مرنة وسريعة تتجاوز القيود البيروقراطية التي تعيق المؤسسات الرسمية، إضافة إلى قدرتها على بناء علاقات ثقة مع المتعاطين وأسرههم، وهو ما يشكل أساساً ضرورياً لنجاح أي تدخل علاجي أو اجتماعي. وتكشف التجارب العملية أن المنظمات غير الحكومية أصبحت شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في منظومة مكافحة المخدرات، لما توفره من برامج علاجية متخصصة، ودعم نفسي واجتماعي، ومبادرات تهدف إلى إعادة بناء حياة المتعافي وتمكينه من الاندماج في المجتمع.

أولاً - النتائج:

1. نستنتج ان التنسيق المؤسسي يتطلب رفع كفاءة مكافحة المخدرات وإيجاد إطار تنسيقي دائم بين الوزارات المختصة والمنظمات غير الحكومية، عبر لجان مشتركة واجتماعات دورية وقواعد بيانات موحدة. يسهم هذا التنسيق في توحيد الجهود، وتبادل الخبرات، ومنع تكرار البرامج، وضمان استمرارية الرعاية من مرحلة الوقاية حتى إعادة الإدماج المجتمعي.
2. ويتضح ان هناك حاجة الى إنشاء آليات رسمية للتعاون والتكامل ووضع بروتوكولات تعاون مكتوبة تحدد أدوار كل جهة ومسؤولياتها في مجالات العلاج والتأهيل والوقاية. يساعد هذا التنظيم القانوني والإداري على وضوح الصلاحيات، وتسهيل تبادل المعلومات، وضمان تكامل الخدمات، بما يحقق استجابة أكثر شمولاً وفاعلية لظاهرة تعاطي المخدرات.
3. وهناك حاجة الى تطوير قدرات العاملين في المنظمات غير الحكومية حيث تعد الكوادر البشرية حجر الأساس في نجاح البرامج العلاجية، لذلك من الضروري توفير برامج تدريبية متخصصة ومستمرة في مجالات العلاج النفسي، والإرشاد الأسري، وإدارة الحالات، والتدخل المجتمعي. يسهم ذلك في رفع مستوى الاحترافية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاطين والمتعافين.
4. ينبغي اعتماد معايير جودة وتقييم دوري للأداء يتطلب ضمان فاعلية البرامج وضع معايير وطنية موحدة لتقييم أداء المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة المخدرات، تشمل



قياس نسب التعافي والاستقرار الاجتماعي. كما ينبغي إجراء مراجعات دورية مستقلة لتحديد نقاط القوة والقصور، بما يساهم في تطوير العمل وتعزيز الثقة المجتمعية.

ثانياً - توصيات:

- 1- نوصي بإنشاء مراكز مشتركة للعلاج والتأهيل يُقترح تأسيس مراكز علاج وتأهيل تُدار بشراكة فعلية بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، بحيث توفر الدولة الدعم المالي والإشراف الطبي، بينما تقدم المنظمات خبرتها المجتمعية والتأهيلية. يحقق هذا النموذج تكاملاً عملياً بين الطابع الرسمي والمرونة المجتمعية في تقديم الخدمات.
- 2- اقترح إطلاق صندوق وطني لدعم برامج مكافحة المخدرات يمكن إنشاء صندوق وطني يخصص لتمويل برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، ويُموّل من الموازنة العامة والتبرعات والمنح الدولية. يهدف الصندوق إلى ضمان استدامة المشاريع وعدم توقفها بسبب نقص التمويل، مع إخضاعه لآليات رقابة مالية شفافة.
- 3- القيام بإدماج الأسرة في جميع مراحل العلاج وإشراك الأسرة بوصفها شريكاً أساسياً في مسار التعافي، من خلال برامج إرشاد وتوعية ودعم نفسي مستمر يسهم ذلك في خلق بيئة داعمة للمتعاقي، ويقلل من احتمالات الانتكاس، ويعزز الاستقرار النفسي والاجتماعي بعد انتهاء البرنامج العلاجي.
- 4- توسيع برامج التوعية المجتمعية المبكرة وتعزيز حملات التوعية في المدارس والجامعات وأماكن العمل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، للتركيز على الوقاية المبكرة ومخاطر التعاطي. يساعد هذا التوجه على بناء وعي مجتمعي راسخ، ويحد من انتشار الظاهرة عبر استهداف الفئات الأكثر عرضة للخطر.



المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية:

1. أحمد علي شوقي، المسؤولية الجنائية عن جرائم المخدرات في القانون العراقي، دار الكتاب الجامعي، بغداد، العراق، 2015.
2. جبران كنعان، الأبعاد الاجتماعية والقانونية لمكافحة المخدرات في لبنان، المعهد العالي للقانون، بيروت، لبنان، 2019.
3. سفيان حسين، القانون الجنائي العراقي وآثاره في مواجهة الجرائم المرتبطة بالمخدرات، دار الجمل، بغداد، العراق، 2014.
4. عبد الأمير الربيعي، المنظمات غير الحكومية ودورها في مكافحة المخدرات: دراسة مقارنة بين العراق ولبنان، دار الثقافة القانونية، بغداد، العراق، 2018.
5. عبد الرحمن عبد اللطيف، دور المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان والصحة العامة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 2011.
6. عصام العطية، القانون الدولي العام، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 2010.
7. علي عبد القادر القهوجي، المنظمات غير الحكومية: الإطار القانوني والدور التنموي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015.
8. فتحي عبد النبي أبو زيد، المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2014.
9. محمد عبد الفتاح الجمال، دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الإدمان وتعاطي المخدرات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.
10. نجيب منى، أثر السياسات الحكومية على تفشي المخدرات في المجتمع اللبناني، مركز دراسات القانون والسياسة، بيروت، لبنان، 2017.
11. يوسف عبد الحميد المرشدة، جريمة المخدرات: آفة تهدد المجتمع الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
12. يوسف عبد الله، دور المؤسسات المدنية في معالجة قضايا المخدرات: دراسة تحليلية للمشاريع الوقائية في لبنان، دار النشر الجامعي، بيروت، لبنان، 2016.



ثانياً - المنظمات الدولية:

1. منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الاضطرابات الناجمة عنه: دليل السياسات الصحية. القاهرة: منظمة الصحة العالمية، 2014.
2. المكتب العربي لشؤون المخدرات. الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2016.
3. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). العلاج والرعاية لاضطرابات تعاطي المخدرات: حزمة تدريبية. فيينا: الأمم المتحدة، 2018.
4. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). التقرير العالمي عن المخدرات. فيينا: الأمم المتحدة، 2022.
5. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC). التقرير العالمي عن المخدرات. فيينا: الأمم المتحدة، 2023.

